الباب الأول

حوضين ونهرين وفكرة

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

مدخل

نبذة عن تاريخ الكونغو

جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت تسمى زائير بين عامي ١٩٧١ و١٩٩٧،وهي دولة في وسط أفريقيا تدعى أحيانا بالكونغو- كينشاسا، نسبة إلى عاصمتها لتمييزها عن جمهورية الكونغو التي تسمى أحيانا الكونغو برازافيل و يحدها كل من جمهورية الكونغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان، أوغندا، رواندا، بوروندي، زامبيا، أنجولا وخليج غينيا.

في عام ١٩٥٩، فاز پاتريس لومومبا زعيم الحركة الوطنية الكونغولية بأول انتخابات نيابية حرة ولذلك عُين أول رئيس وزراء للدولة المستقلة، بينما منصب رئيس الجمهورية الشرفي عينه جوزيف كاسافوبو قائداً لتحالف باكونگو الموالي للاستعمارالبلجيكي وبعد الاستقلال مباشرة قامت بلجيكا بمساندة حركات انفصالية في إقليمي كاتنگا الغني بالبترول بقيادة مويز تشومبي وجنوب كاساي ثم مالبث أن اندلع خلاف بين كاسافوبو ولومومبا أفضى إلى أن طرد الأول الثاني من منصبه وفي ظروف غامضة أجبرت بلجيكا طائرة مقلة

للومومبا، داخل الكونغو، على الهبوط ثم سلمته إلى مويز تشومبي الذي قتله في ١٧ يناير ١٩٦١، ثم إلتهم كبده وبمصرع لومومبا سقطت البلاد في دوامة الفوضى واستمركاسافوبو الموالي لبلجيكا لمدة خمس سنوات ثم قام الجنرال موبوتو بانقلاب عليه علم ١٩٦٥ .

نهر الكونغو

خامس نهر في العالم من حيث الطول ويسمى أيضًا نهر زائير ويبدأ من جنوبي كابالو بالكونغو الديمقراطية زائير سابقًا، حيث يتقابل نهرا لوالابا ولوفوا ومن هذه النقطة وحتى شلالات ستانلي يسمى النهر في الغالب نهر اللوالابا وبعد أن يمر فوق شلالات بويوما يُسمى نهر الكونغو وفي الكونغو الديمقراطية، يُعرف باسم نهر زائير وينساب نهر الكونغو زائير لمسافة ٤,٦٦٧كم عبر وسط غربي أفريقيا، يحمل مياهًا أكثر من أي نهر آخر عدا نهر الأمازون ويروي النهر مساحة قدرها نحو ٣,٦٣٠,٠٠٠كم^2 .

وبالقرب من شلالات بويوما يتجه النهر غربًا وينساب شمالي الكونغو الديمقراطية وتَصُب عدة أنهار رئيسية، منها آرو ويمي ولومامي والأوبانجي، مياهها في الكونغو وبالقرب من بنداكا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتجه نهر الكونغو نحو الجنوب الغربي. وعندئذ يشكل الحدود بين الكونغو الديمقراطية والكونغو، لمسافة ٨٠٠كم وينضم نهر الكاساي إلى نهر الكونغو نحو ٤٨٠كم جنوب غربي بنداكا وقرب كينشاسا بالكونغو الديمقراطية يتسع نهر الكونغو، صانعًا بحيرة تسمى حوض ماليبو وكانت تسمى في السابق حوض ستانلي وينحدر النهر نحو ٢٤٠ مترًا مكونًا سلسلة من ثلاثين شلالاً ما بين كنشاسا وماتادي ويصب الكونغو في المحيط الأطلسي قرابة ١٤٠كم غربي ماتادي .

وعلى عكس نهر المسيسيبي ونهر النيل، فإن نهر الكونغو (زائير) ليس له دلتا وتنساب مياه النهر المُحَمَّلة بالطمي في خندق عميق وتمتد بعيدًا داخل المحيط الأطلسي.

ونهر الكونغو الممر المائي الرئيسي للكونغو الديمقراطية وتستعمل السفن التجارية النهر بين الأطلسي وماتادي ثم بين كنشاسا وكيسنجاني ويستعمل النهر طريقًا رئيسيًا لانتقال مواطني الكونغو الديمقراطية وخصوصًا في المناطق ذات الطرق القليلة الصالحة وتُعَطّل منحدرات

النهر الملاحة في بعض أجزاء الكونغو العليا.

في عام ١٤٨٣م صار الملاح البرتغالي ديوجو تشاو أول أوروبي يصل إلى مصب الكونغو وأنشأ المستعمرون البرتغاليون قاعدة أمامية على الساحل الجنوبي للنهر قرب المحيط الأطلسي في التسعينيات من القرن الخامس عشر الميلادي ولكن الأوروبيين عرفوا القليل عن باقي النهر إلى أن أتَمَّ المكتشف البريطاني هنري مورتون ستانلي حملته من منبع النهر إلى مصبه عام ١٨٧٧م.

جيولوجيا حوض الكنغو

تتميز منطقة مصب النهر بأنها عبارة عن واد غاطس مغمور بمياه المحيط كما يتفرع النهر عند دلتا المصب إلى عدة فروع، توجد بينها عدة جزر رملية مغطاة بالحشائش والأشجار، كجزيرة ماتيبا وجزيرة يوفياكا ويتميز النهر بمجراه المتسع، كما أن هناك أجزاء كبيرة منه صالحة للملاحة وتبلغ كمية الرواسب التي يحملها النهر سنوياً حوالي ٦٨ مليون طن، كما تمتد مياهه العذبة داخل المحيط الأطلسي عند نقطة المصب لمسافة ٣٠كيلومتر وبسبب تلك الحمولة العالية من الرواسب يظهر لونه المتعكر في مياه المحيط عند نقطة الالتقاء بينهما وعلى طول الساحل لمسافة ٥٠٠ كيلومتر ويشمل حوض نهر الكونغو عدة

دول هى :جمهورية الكونغو الديمقراطية و الكاميرون و جمهورية أفريقيا الوسطى والجابون وجزء من غينيا

مواصفات نهر الكونغو

ينبع من جنوب شرق الكونغو زائير سابقاً، وهذا النهر يعد ثاني أطول نهر في أفريقيا بعد نهر النيل، وأولها من حيث مساحة الحوض، كما أنه يعد ثاني أكثر الأنهار تدفقا وغزارة في العالم بعد نهر الأمازون.

يتميز النهر بعنفوان قوي حيث يفوق متوسط قوة تدفق المياه فيه ٤٠ ألف متر مكعب في الثانية، يمنحه ذلك طاقة كبيرة لتوليد الكهرباء تفي باحتياجات القارة الأفريقية كلها من الكهرباء، ومع ذلك يعد متوسط استهلاك جمهورية الكونغو من الكهرباء من أضعف معدلات الاستهلاك في العالم .

وعلى الرغم من إنشاء حكومة الكونغو محطتين لتوليد الكهرباء على المجرى السفلي للنهر منذ عام ١٩٨٢ إلا أنه لا تزال الكثير من المناطق وأحياء العاصمة كينشاسا غارقة في الظلام، ويعتمد السكان على أضواء الشموع لإنارة منازلهم.

ويغذي النهر الذي يبلغ طوله حوالي ٤٧٠٠ كيلومتر شبكة كبيرة من روافد أونجي الذي يعد أهم الروافد الشمالية لنهر الكونغو، الذي يغذيه بدوره نهران أحدهما هو يومو الذي ينبع من خط تقسيم المياه بين النيل

والكونغو، والآخر نهر أويلي الذي ينبع من أخدود يقع عند التقاء الحدود السودانية الأوغندية والزائيرية، وتصب مياه بحيرة تنجانيقا في نهر الكونغو وفي نهاية المطاف إلى المحيط الأطلسي وعندما يلتقي يومو وأويلي، يكونان الأوبنجي الذي يسير مع حدود أفريقيا الوسطى ليلتقي مع نهر الكونغو عند بحيرة توميباء أما الروافد الجنوبية للنهر فهي التي تعد مسئولة عن موجات المد العالية التي تصاحب النهر خريفاً وشتاءًا، وهي روافد كثيرة أهمها نهر كاساي الذي يعد شبكة نهرية كبيرة، ينبع من هضبة أنجولا، ويصل إلى نهر الكونغو عند منطقة تدعى ليوبولدفيل حيث يسير نهر الكونغو بعد اتحاده مع كاساي باتجاه الشمال فيضيق مجرى النهر، وتنتشر فيه المساقط المائية أهمها شلالات ليفنجستون وشلالات أنجا، ثم ينحرف النهر قليلا باتجاه الجنوب إلى أن ينتهي به الحال ليصب في المحيط الأطلسي.

نهر النيل

أطول أنهار الكرة الأرضية ينساب إلى جهة الشمال، له رافدين رئيسين النيل

الابيض والنيل الأزرق ينبع النيل الأبيض من منطقة البحيرات العظمى في وسط أفريقيا، وأبعد مصدر يوجد في جنوب رواندا ويجري من شمال تنزانيا إلى بحيرة فيكتوريا ،إلى أوغندا ثم جنوب السودان، في حين أن النيل الأزرق يبدأ من بحيرة تانا في أثيوبيا ثم يجري إلى السودان من الجنوب الشرقي ثم يجتمع النهران بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم وتعتبر بحيرة فيكتوريا هي المصدر الأساسي لمياه نهر النيل وتقع هذه البحيرة علي حدود كل من أوغندا، تنزانيا وكينيا، وهذه البحيرة بدورها تعتبر ثالث البحيرات العظمي بالتوازي،ويعتبر نهر روفيرونزا في بوروندي هو الحد الأقصى لنهر النيل، ويشكل الفرع العلوي لنهر كاجيرا ويقطع نهر كاجيرا مسارا طوله ٦٩٠ كم قبل دخوله إلي بحيرة فيكتوريا وبعد مغادرة بحيرة فيكتوريا، ويعرف النيل في هذا الجزء باسم نيل فيكتوريا، ويستمر في مساره لمسافة ٥٠٠ كم مروراً ببحيرة كيوجا - حتى يصل إلي بحيرة ألبرت وبعد مغادره بحيرة ألبرت، يعرف النيل باسم نيل ألبرت، ثم يصل النيل إلي جمهورية جنوب السودان ليعرف عندها باسم بحر الجبل، وعند اتصاله ببحر الغزال يمتد النيل لمسافة ٧٢٠ كم ويعرف فيها باسم النيل الأبيض، ويستمر النيل في مساره حاملا هذا الاسم حتى يدخل جمهورية السودان ثم يمر بالعاصمة السودانيةالخرطوم ويستمر في مساره داخل مصر بطول ٢٧٠ كم حتى

يصل إلي بحيرة ناصر وهي بحيرة صناعية تقع خلف السد العالي وبدءاً من عام ١٩٩٨انفصلت بعض أجزاء هذه البحيرة غرباً بالصحراء الغربية لتشكل بحيرات توشكي وبمراجعة الخرائط الجيولوجية اكتشف نائب رئيس هيئة الثروة المعدنية وجود تلامس بين حوض نهر النيل ونهر الكونغو،وبدأت دراسة الموضوع ومن هنا نشأت فكرة استغلال نهر الكنغو لتعويض فقر مصر المائى ولنهر النيل سبع مناطق رئيسية هى :بحيرات هضبة شرق أفريقيا - نهرالجبل- النيل الابيض- النيل الازرق- نهر عطبره - نهر النيل شمال الخرطوم و مصر- دلتا النيل مصر

الفصل الثانى

فكرة المشروع و تاريخها

فكرة مشروع نهر الكنغو

هى فكره مشروع كبير ولكن تحتاج فقط إلا إلى بعض المجهود وبضع ملايين وليس مليارات وبعض الحوافز لجمهورية الكونغو وفكرة المشروع ستغير وجه مصر للأبد بشق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل بالسودان وخاصة في ظل العلاقات المميزة بين مصر والكونغو فنهر الكونغو يلقي بما يزيد عن ألف مليار متر مكعب من المياه في المحيط الأطلنطي حتي أن المياة العذبة تمتد إلي مسافة ٣٠ كيلو متر داخل المحيط هذا بخلاف وجود شلالات لتوليد الكهرباء تستطيع توليد كهرباء تكفي القارة الأفريقية كلها وقد طلبت الكونغو المساعدة من مصر ولكن هناك إستجابة ضعيفة وعند شق هذه القناة تستطيع مصر والسودان الحصول علي كميات هائلة من المياه وحسب الحاجة وإمكانية التحكم فيها وبذلك نستطيع التخلص من مشكلة أثيوبيا ودون التفريط في حصتنا في النيل وهذا القلق جعل البعض يستدعي أحد مشروعات الري التي ظهرت مطلع القرن الماضي وتحديداً

عام ١٩٠٢ حيث طرحها أباتا كبير مهندسي الري المصريين في السودان والذي اقترح شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد النيل بالسودان للاستفادة من المياه التي تهدر منه بخلاف وجود شلالات قوية يمكن من خلالها توليد طاقة كهربائية تكفي قارة أفريقيا كلها.

السادات

وفى سنة ١٩٨٠ كلف السادات الدكتور ابراهيم مصطفى كامل والدكتور ابراهيم حميدة بعمل جولة ميدانية في الكونغو لتقديم تصور عن الطبيعة الجغرافية للنهر وبعد تقديم المشروع للسادات قامت الحكومة المصرية بارساله إلى شركة آرثر دي ليتل الأمريكية لعمل التصور المتوقع والتكلفة المتوقعة ثم ردت الشركة بالموافقة وأرسلت في التقرير حقائق مروعة وتدعو للجنون :

١- المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا تسمح بزراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية.

٢- المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أي عشر أضعاف مايولده السد العالي وهو ماقيمته إذا صدر لدول أفريقيا ٣.٢ تريليون دولار.

٣- المشروع يوفر للدول الثلاثة (مصر -السودان-الكونغو) ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة.

ووفقا للمواصفات السابقة وعدم الاستفادة المثلى من تدفق المياه والشلالات والمساقط المائية المتوفرة بكثافة فإن الفرصة مواتية للدبلوماسية المصرية أن تفتح الباب لمشروعات توليد الكهرباء بما يعكس استثمار الكفاءات الفنية المصرية في هذا الميدان، وتنمية القارة الأفريقية بما يرفع مكانة مصر الإقليمية لمكانتها الطبيعية، ويعود بالثروة على الشعب المصري، ويخفف ضغط دول حوض النيل على مصر والسودان.

معمر القذافي

وقد سبق واقترح العقيد الليبي الراحل معمر القذافي قبل عدة سنوات إنشاء قناة لنقل فائض مياه نهر الكونغو إلى نهر النيل، نظير الحصول على حصة من مياه النيل، إلا أن دول حوض النيل رفضت بالإجماع لما قد ينشب من نزاعات مستقبلاً

المشروع والقانون الدولى

لابد وقبل تنفيذ المشروع من استشراف وضع القانون الدولى فى هذه الحالة حيث نظم القانون الدولى العلاقات المائية بين الدول ومنع نقل الماء بين الأحواض كى يساهم فى منع النزاعات التى قد تنشأ نتيجة ذلك

ولله الحمد بالاطلاع على القانون الدولى ومواده المنظمة للعلاقات بين الدول فى هذه الحالة وجدنا أنه لا يوجد بند واحد في القانون الدولي أو في اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامه ذلك المشروع إلا في حاله واحدة إذا عارضت الكونغو أو رفضت المشروع بل على العكس هناك بند في القانون الدولي يسمح للدول الفقيره مائياً مثل مصر أن تعلن فقرها المائي من خلال إعلان عالمي وفي تلك الحاله يحق لمصر سحب المياه من أي دولة حدودية أو متشاطئه معها غنيه بالمياه والكونغو وافقت مبدئيا على فكرة المشروع ولم تبدي أي اعتراض لان الاستفاده الكونغولية ستفوق الاستفاده المصرية من المشروع مع امكانية إقامة مجتمعات زراعية ضخمة على ضفتي القناة التي ستربط نهر الكونغو بنهر النيل ستفيد سكان تلك المناطق الفقيرة داخل الكونغو المتعطش للتنمية.

يقول المهندس إبراهيم الفيومى، رئيس شركة ساركو- التى نجحت فى توقيع بروتوكولات التعاون مع حكومة كينشاسا فى عدد من مشروعات التنمية، لن يكون القانون الدولى عائقا لتنفيذ المشروع، حيث أن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأنهار لم تتضمن الأنهار الوطنية ومنها نهر الكونغو، والذى لا يشارك فيه الكونغو أى دولة أخرى، لأنه ينبع منها ويصب فى المحيط.

العلاقات المصرية الكونغولية

شهدت العلاقات المصرية الكونغولية تحديداً فى العقدين الأخيرين تطوراً إيجابياً وتنام ملحوظ على جميع الأصعدة سواء سياسياً أو اقتصادياً وثقافياً مما يستوجب أهمية العمل على تحقيق تطور ملموس فى كافة مجالات التعاون المشترك.

ففى مجال العلاقات السياسية

- هناك تطابقاً في وجهات النظر بين القاهرة وكينشاسا بشأن العديد من القضايا الإقليمية والدولية، منها مياه النيل والحاجة لاستمرار التفاوض بين كافة دول الحوض للوصول إلي التوافق الأمثل للمضي قدماً في المشروعات والبرامج الكفيلة بتحقيق كافة مصالح دول الحوض

- فى مايو ٢٠١٠ عقد الرئيس السابق مبارك مباحثات ثنائية مع الرئيس الكونجولى كابيلا، تناولت مجالات التعاون القائم حالياً في إطار العلاقات الثنائية بين مصر والكونغو، وكذلك التعاون في إطار اتفاقية تجمع الكوميسا، والتعاون في المجالات العسكرية و التنموية، والتطورات الراهنة فى الكونغو الديمقراطية.

- فى ديسمبر ٢٠١٠ عقد رئيس الوزراء مباحثات ثنائية مع ريمون ميلونجا، وزير التعاون الدولي والإقليمي بالكونجو الديمقراطية، بحضور وزيرة التعاون الدولي، تناولت عدة محاور، منها زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر والكونجو الديمقراطية، وفتح المجال أمام رجال الأعمال المصريين للقدوم إلي الكونجو للاستثمارات في قطاعات متعددة.

- بحث وزير الخارجية مع وزير التعاون الدولي والاقليمي بالكونغو الديمقراطية سبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والمشروعات التي تقوم بها الجهات المصرية في مجالات الصحة والطاقة والزراعة والحد من الكوارث سواء من خلال التدريب أو إيفاد الخبراء المصريين لرفع قدرات الأجهزة والمؤسسات الكونغولية في تلك المجالات.

- فى عام ٢٠٠٩ شاركت قوات مصرية لحفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة مونوك ولمراقبة الأوضاع التى حدثت نتيجة للإضطرابات التي تعرضت لها منطقة شرق الكونجو، وذلك فى إطار الحرص على دعم مصر للإستقرار والتنمية فى الكونجو

العلاقات الإقتصادية

- تشهد العلاقات الإقتصادية الثنائية بين البلدين تنامٍ ملحوظ فى الفترة الأخيرة مما يؤكد أهمية العمل على تحقيق تطور ملموس فى كافة مجالات التعاون المشترك، وفى إطار تدعيم هذه العلاقات بين مصر والكونغو بدأت فى ديسمبر ٢٠١٠ أعمال اللجنة الوزارية المصرية الكونغولية المشتركة برئاسة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولى، وريمون ميلونجا وزير التعاون الدولى والإقليمى الكونغولى، وبمشاركة ممثلى وزارات التجارة والصناعة، والمالية، والكهرباء، والطاقة والزراعة، والصحة، والاستثمار، والإعلام، والموارد المائية والرى، بالإضافة إلى ممثلى القطاع الخاص فى البلدين.

- بحثت اللجنة المصرية الكونغولية سبل دعم وتنمية التعاون بين البلدين فى عديد من القطاعات الحيوية وعلى رأسها التعاون فى مجال الزراعة والكهرباء والتجارة والنقل من خلال السعى لإنشاء خطوط ملاحية منتظمة ومباشرة بين البلدين بما يسهم فى تنمية حركة التجارة والاستثمار بين البلدين والتعاون فى مجال الصحة والدواء من خلال توفير الأطباء والفنيين وفقا لمطالب الجانب الكونغولى وتسريع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل تسجيل الدواء المصرى فى الكونغو خاصة

فى ضوء الميزة التنافسية لمنتج الدواء المصرى من حيث الجودة والسعر.

- كما بحثت اللجنة التعاون فى مجال البترول والغاز الطبيعى من خلال بحث مشروع اكتشاف غاز الميثان من بحيرة كيفو والتعاون فى مجال الخدمات المالية بما فى ذلك إجراء التعديلات اللازمة على الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبى الموقعة عام ٩٨ فى ضوء التطورات الاقتصادية والتشريعات الضريبية فى البلدين.

- أعلنت مصر عن كامل إستعدادها مصر لتقديم خبراتها الفنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقامة عدد من السدود الصغيرة لحصاد الأمطار وتوليد الكهرباء

- فى ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠ وقعت مصر والكونغو الديمقراطية على ثلاث مذكرات تفاهم فى مجالات (إدارة الموارد المائية والري) و(التعاون السياحي) و(الشئون الاجتماعية) كما وقعتا أيضا على اتفاقية تفعيل (البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والفني)، واتفق الجانبان على إزالة العقبات وتيسير السبل أمام زيادة حجم التبادل التجاري بما يتماشى مع متانة العلاقات السياسية بينهما وتحديث الاتفاقيات الموقعة فى مجالات تشجيع الاستثمار.

- فى ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠ بحث وزير الموارد المائية السابق محمد نصر الدين علام مع وزير التعاون الدولى الكونجولى ضرورة تقديم الدعم الفني للتعرف على هيدرولوجية حوض نهر الكونغو وتحديث كافة الدراسات ذات الصلة وكذلك إعداد الدراسات الهيدرولوجية للمياه السطحية والجوفية والأراضي الرطبة، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني وصياغة برامج التوعية البيئية للحفاظ على نوعية المياه والحد من التلوث بالإضافة إلى بحث محاور مراقبة وتقييم نوعية المياه السطحية والجوفية وإعداد الدراسات الجيوفيزيقية فى هذا الشأن ودراسة إمكانية حفر وصيانة العديد من الآبار الجوفية وتدريب وبناء القدرات للكوادر الكونغولية فى مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية

- فى ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠ بحث وزير الكهرباء مع وزير التعاون الدولى الكونجولى تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الكهرباء وإقامة منتدي وتنظيم اقليمي ودولي ليكون هيكلا لاتخاذ الخطوات التنفيذية لمشروع الربط الكهربائي بين سدي انجا والسد العالي كما تم مناقشة الفرص المتاحة أمام الشركات المصرية العاملة في مجالات الكهرباء والطاقة للاستثمار وتنفيذ مشروعات كهرباء في الكونغو وتشجيع إنشاء شركات مشتركة في مجال تصنيع وتوريد المهمات الكهربائية.

العلاقات الثقافية

تقوم مصر عبر سفارتها فى كنشاسا بتنظيم دورات في اللغة العربية للدبلوماسيين الكونغوليين وذلك في إطار جهود تعزيز التعاون الفني والثقافى مع الجانب الكونغولي في مختلف المجالات، وبالتنسيق مع وزارة الخارجية الكونغولية، وقد لاقت هذه الدورات إقبالاً كبيراً من الدبلوماسيين الكونغوليين، حيث كان قد تحدد العدد المبدئي بـ ١٥ دارساً، ثم وصل العدد إلي ٥٠ دارساً ٠

obeikandl.com

مميزات المشروع لمصر

توجد بعض المميزات التى تعود على كل من مصر والكونغو من وراء هذا المشروع وهى ما تدفع كلى البلدين إلى الإسراع فى تنفيذ المشروع وبالنسبة لمصر تلك المميزات هى التى جعلت الخبراء والمتخصصين اختاروا هذا النهر تحديداً ليكون رافداً للنيل وصاحب القبلة الأخيرة للجسد المصرى فلماذا اختاروا نهر الكونغو كحل للأزمة المائية المصريه؟

الإجابة أنه تم اختيار هذا النهر للمميزات التى يتمتع بها عن أى نهر فى أفريقيا ومنها :

١- نهر الكونغو هو الأغنى في أفريقيا والعالم من حيث تدفق المياه والامطار الغزيرة طوال العام وشعب الكونغو من أغنى شعوب العالم بالموارد المائيه ونصيب الفرد من المياه في الكونغو ٣٥٠٠٠ متر مكعب سنوياً بالاضافه إلي ألف مليار متر مكعب سنويا تضيع في المحيط دون أن يستفيد منها أحد لا في دول حوض النيل ولا خارج دول حوض النيل

٢- لن تعطينا أي دوله في العالم مياه بدون مقابل وفكرة وفلسفه المشروع تقوم على توليد طاقه كهربائيه من المساقط المائيه تكفي لإنارة القارة الأفريقية أي أن هذا المشروع سيجعل الكونغو من أكبر الدول المصدره للطاقه في العالم ويحقق لها عائد مادي ضخم من توليد وتصدير الطاقة الكهربائية بالإضافة إلي تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء لمصر والكونغو والسودان أيضاً.

٣- مصر مقبلة على أزمة مياة وطاقة في الأعوام الخمسين المقبله والمشروع يوفر الماء والكهرباء وبدون مقابل أي أن رجال أعمال مصريين وعرب وافقوا على تمويل المشروع ذاتياً بدون أن تتحمل خزينه الدوله أي أعباء إضافية تزيد من معاناة الموازنة العامة الضعيفة نسبياً .

٤- بإمكان السودان إنشاء خزانات عملاقه لتخزين حصتها من المشروع أو بحيرة عملاقة تكون كاحتياطي استرتيجي من المياه السودانية أو إنشاء بحيرة عملاقة لتحويل المياه الإضافية مع إمكانيه توليد طاقه كهربائيه من المشروع في جنوب السودان لو أقاموا سد لتوليد وتخزين المياه الكونغوليه الغزيره التي ستوفرها القناه للسودان ومصر اي الكل مستفيد مصر والسودان والكونغو وحتى الشركات المصرية المحلية العملاقه ستستفيد.

٥- المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً توفر زراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدريج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية.

٦- المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أي عشر أضعاف مايولده السد العالي وهو ماقيمته اذا تم تصديره لدول أفريقيا ٣.٢ ترليون دولار.

٧- المشروع يوفر للدول الثلاثة مصر -السودان-الكونغو ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة.

٥- لا يوجد بند واحد في القانون الدولي أو في اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامه المشروع .

٦- تلك الموارد المائيه الضخمة ستحول مصر إلي جنة خضراء ونستطيع زراعة ملايين الأفدنة مع كميات هائلة من المياه يمكن تخزينها في منخفض القطارة بدلا من فكرة الماء المالح الذي يهدد خزان الماء الجوفي في الصحراء الغربية ونسبة البخر من منخفض القطارة ستزيد من كمية هطول الامطار في الصحراء الغربية.

٧- تكلفة عام واحد من الحرب في أدغال أفريقيا ستكلف خزينة الدولة المصرية أكثر من تكاليف المشروع الذي لن تنفق عليه مصر مليماً واحداً ماعدا منخفض القطارة فلماذا لا نوفر على أنفسنا عناء الحروب

والنزاعات الاقليمية والمفاوضات التي سيطول أمدها إلي ما شاء الله وبإمكان سلاح المهندسين بالجيش المصري وشركات المقاولات المحلية العملاقة إنجاز مشروع منخفض القطارة في ٥سنوات ورفض هذا المشروع من اي جهه حكوميه سياديه ما هو الا استكمال لمخطط السدود الاثيوبيه وتقسيم السودان لحرمان وتعطيش المصريين والنوايا معروفه للقاصي والداني بمن يريد هدم هذا الوطن.

٨- نهر الكونغو ثانى اكبر نهر فى العالم من حيث كميه المياه وتتحكم فيه دوله واحده فقط وهى الكونغو.

٩- نهر الكونغو من كثرة مياهه يصب اكثر من ٤٥ ألف متر مكعب مياه فى المحيط الأطلنطى فى الثانيه الواحده لدرجة ان مياه المحيط على مسافه ٣٠ كيلو متر من الشاطىء هى مياه عذبه بسبب التدفق الهائل لمياه النهر.

١٠- الكونغو هى دولة المنبع والمصب للنهر ولن يكون هناك أطراف أخرى ربما تغير رأيها أو يكون لها مطالب تعجيزيه أو رفض للمشروع.

١١- إنشاء تلك القناة سواء ترعه أو خطوط أنابيب سيفتح مجال عمل لكثير من شركات مصرية وأفراد ويمكن استغلال المنطقة المحيطة بالخط فى الزراعة وهذا يفيد الكنغو ٠

١٢- بقيت الميزة الكبرى والتى لاتتوفر لأى نهر آخر وهى أن نهر الكونغو هو أقرب نهر لنهر النيل حتى يكاد حوضاهما يتماسا عند بحيرة ألبرت.

<u>الكنغو</u>

١- ان استفاده الكونغو ستفوق الاستفادة المصرية من المشروع مع إمكان إقامة حياة زراعية ضخمة على ضفتي القناه التي ستربط نهر الكونغو بنهر النيل ستفيد سكان تلك المناطق الفقيره داخل الكونغو المتعطش للتنمية ٠

٣- الكونغو ليست بحاجه لتلك المياه ومن مصلحتها أن تأخذ مصر والسودان المياة الفائضة والتى تتراكم فى مستنقعات وتسبب أمراض مستوطنة فى الكنغو ٠

٣- ستساهم المحطات التي ستنشأ علي المشروع في توليد كميات ضخمة من الكهرباء وسيتم إنارة الكنغو التى مازالت الى الآن تنام على الشموع كما أن إضاءة الكنغو وتوفير الطاقة الكهربائية بها سيدعم مشاريع التنمية التى تنتظر الكهرباء ٠